الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4111 | الأحد | 25 ربيع الأول 1443 هـ | 31 أكتوبر 2021 م | السنة الرابعة عشرة

بدعم ارتفاع أسعار النفط وتسارع وتيرة طرح برامج اللقاحات

«الوطني»: الأسهم الخليجية تتفوق على نظيراتها العالمية على خلفية ضعف المعنويات

مؤشر مورجان ستانلي العالمي سجل نموا 16.5 ٪ منذ بداية العام وتراجع هامشياٍ بنسبة 0.8 ٪ على أساس ربع سنوي

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ"الوطني" أن الأسهم العالمية سجلت في الربع الثالث من العام 2021 أضعف أداء منذ الربع الأول من عام 2020 لتكسر بذلك اتجاهها الصعودي الذي استمر لمدة تخطت أكثر من عام كامل. وأدت مجموعة من التطورات المعاكسة إلى تدهور المعنويات وتراجع الأداء على مدار تلك الفترة بما في ذلك تصريحات الاحتياطي الفيدرالي، وتوقعات بتباطؤ وتيرة النمو، وارتفاع معدلات التضخم، ومخاطر العدوى المالية من الظروف التي مرت بها الصين (شركة أيفر جراند)، والمخاوف المتعلقة بسقف الدين العام للولايات المتحدة. كما أن ارتفاع عوائد سندات الخزانة الأمريكية قد يكون له دور في ضعف نمو سوق الأسهم خلال هذا الربع. وعلى الرغم من ذلك، استعادت الأسواق زخمها خلال النصف الأول من شهر أكتوبر، إذ اقبل المستثمرون على شراء الأسهم عند انخفاض أسعارها، كما تلقت دعماً إضافياً بفضل ارتفاع أرباح الشركات وتراجع المخاوف المتعلقة بالجائحة. واتخذت البورصات الخليجية اتجاهاً معاكساً، إذ حققت مكاسب قوية في الربع الثالث ومنذ بداية شهر أكتوبر وذلك بفضل تحسن مستويات الثقة التي ظلت راسخة بدعم من ارتفاع أسعار النفط وتزايد معنويات التفاؤل تجاه الانتعاش الاقتصادي.

وعلى الرغم من أن أداء الأسهم العالمية كان جيداً نسبياً خلال هذا العام إلا أن المخاطر أصبحت أكثر وضوحاً، خاصة في ضوء ارتفاع معدلات التضخم وسياسة الفيدرالي الأكثر تشدداً التي بدأت تلوح في الأفق. فيما دفعت إمكانية تباطؤ النمو بسبب استمرار المخاطر المتعلقة بالجائحة وقيود سلسلة التوريد بالإضافة إلى تزايد حدة تقييمات الأسهم وارتفاع عائدات السندات إلى دفع المستثمرين إلى اتخاذ موقف أكثر حذراً وأقل إقبالا على المخاطر.

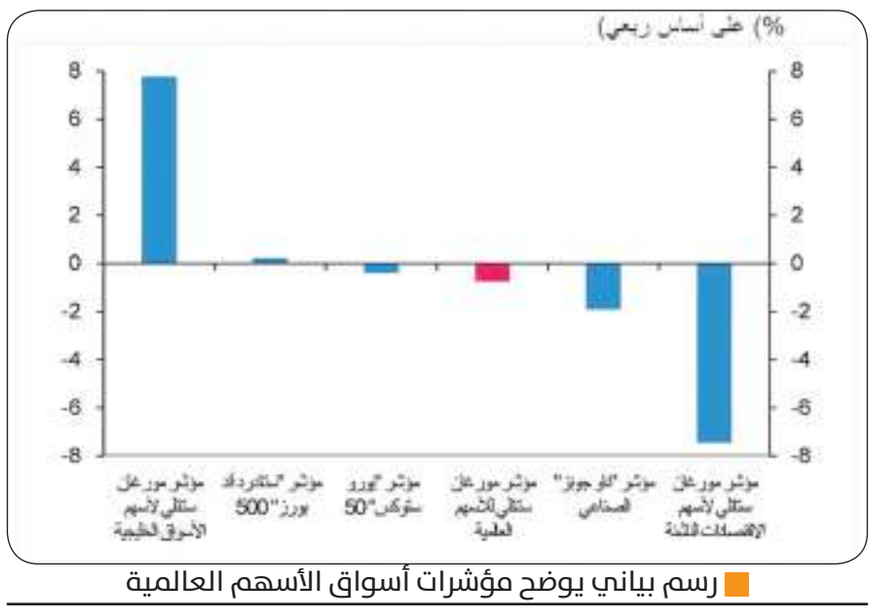

رسم بياني يوضح مؤشرات أسواق الأسهم العالمية

الأسهم العالمية تفقد زخمها

انعكس ضعف المعنويات في الربع الثالث من عام 2021 على أداء مؤشر مورجان ستانلي العالمي، الذي تراجع بنسبة 0.8 % على أساس ربع سنوي مقابل تسجيله لنمو بنسبة 6.6 % في الربع السابق، ليقلص بذلك مكاسبه منذ بداية العام الحالي إلى 16.5 % كما في 22 أكتوبر. وجاءت الأسواق الناشئة في الصدارة بتسجيلها أعلى معدل تراجع على أساس ربع سنوي، إذ تراجع مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة بنسبة 7.5 % مقارنة بالربع السابق في ظل تأثر المعنويات بضعف آفاق نمو الاقتصاد العالمي، والاختناقات المستمرة في سلاسل التوريد العالمية، والاضطرابات المالية التي عاصرتها الصين والمتعلقة بالضغوط المالية لشركة إيفر جراند. كما فقدت الأسواق الأمريكية والأوروبية أيضا زخمها (تراجع مؤشر داو جونز الصناعي بنسبة 1.9– % على أساس ربع سنوي، وفقد مؤشر يورو ستوكس 50 نسبة 0.4– % من قيمته) متأثرة بعدد من العوامل والتي تتضمن تجدد المخاوف المتعلقة بالتضخم واقتراب تطبيق الاحتياطي الفيدرالي للخفض التدريجي لبرنامج مشتريات الأصول. وقد يكون لارتفاع عائدات سندات الخزانة دوراً في انخفاض الطلب على الأسهم إلى حد ما، إذ يخفض ذلك من التوقعات الخاصة بتحقيق عوائد المرتفعة على الرغم من أن هذا التأثير، في أفضل السيناريوهات، ضئيل للغاية نظراً للزيادة المحدودة للعوائد. إلا أن البداية القوية لموسم إعلان الأرباح حتى الآن في أكتوبر ساهمت في اكتساب الأسهم مزيداً من الزخم، مما عادل من مخاوف المستثمرين تجاه التضخم وتشديد سياسة الاحتياطي الفيدرالي. ومنذ بداية الشهر (كما في 22 أكتوبر)، ارتفع مؤشر ستاندرد آند بورز 500 بنسبة 5.5 % وارتفع مؤشر مورجان ستانلي العالمي بنسبة 4.4 %.

ومستقبلاً، سيستمر اتجاه الأسهم العالمية في الاعتماد إلى حد كبير على سياسة الاحتياطي الفيدرالي، ومعدلات التضخم، وحالة عدم اليقين المتعلقة بالجائحة، ووتيرة التعافي الاقتصادي. ومن الممكن أن تمتد التحديات التي تواجه سلسلة التوريد لفترة أطول من المتوقع، مما قد يتسبب في إحداث ضغوط تضخمية وبالتالي تشديد السياسة النقدية في وقت أبكر مما كان متوقعاً في السابق، وهو الأمر الذي قد يؤثر سلباً على وتيرة النمو الاقتصادي ويضعف من ثقة المستثمرين. وفي المقابل، إذا انخفضت الاختناقات في سلاسل الإمداد وتراجعت معدلات التضخم المرتفعة، فقد يبدأ الجدول الزمني لتشديد السياسة النقدية في وقت لاحق مما قد يعزز نمو الأسهم.

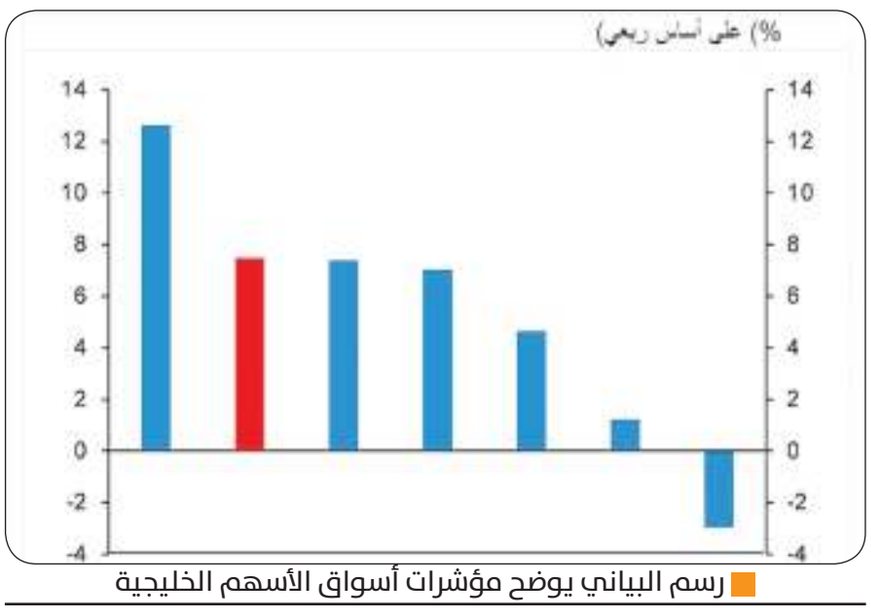

رسم البياني يوضح مؤشرات أسواق الأسهم الخليجية

الأسهم الخليجية تتفوق على نظيراتها العالمية

في الوقت الذي تراجعت فيه الأسواق العالمية في الربع الثالث من عام 2021، تفوقت أسواق دول مجلس التعاون الخليجي على نظيراتها العالمية بفارق شاسع (نمو مؤشر مورجان ستانلي الخليجي بنسبة 7.8+ % على أساس ربع سنوي)، بدعم من ارتفاع أسعار النفط، وتسارع وتيرة طرح برامج اللقاحات، وتحسن توقعات اوضاع المالية العامة. وجاءت كل من أبو ظبي والكويت والبحرين في الصدارة بتسجيل نسب نمو مرتفعة عند 12.6 % و7.5 % و7.4 %، على التوالي.

كما شهدت قطر والسعودية مكاسب قوية (7.0 % و4.7 %)، في حين اتخذت عمان اتجاهاً معاكساً، بتراجعها بنسبة 3 %. وامتد زخم البورصات الخليجية خلال شهر أكتوبر، متتبعة خطى الأسواق العالمية، إذ ارتفع مؤشر مورجان ستانلي العالمي بنسبة 4.8 % منذ بداية الشهر. وتجدر الاشارة إلى أن أبوظبي والسعودية، وهما أفضل بورصتين على صعيد الأداء منذ بداية العام، قد سجلا مكاسب استثنائية بنسبة 56 % و37 % على التوالي، مع ارتفاع نشاط الاكتتابات العامة الأولية، بما في ذلك طرح اسهم شركة أدنوك للحفر للاكتتاب الأولي بقيمة 1.1 مليار دولار أمريكي، وشركة العربية لخدمات الإنترنت والاتصالات بقيمة 966 مليون دولار أمريكي في سبتمبر، واللذين لقيا اقبالا كبيراً من المستثمرين.

ومن المقرر أن يستمر نشاط الاكتتابات العامة الأولية في ظل اقتراب الإدراج المحتمل على المدى القريب للعديد من الشركات السعودية والإماراتية الكبرى بما في ذلك شركة السوق المالية السعودية (تداول)، وشركة مواد كيميائية تابعة لشركة سابك، وشركة الإمارات العالمية للألمنيوم، وانضمام فرتيجلوب لأدنوك كشريك في تطوير مشروع عالمي للأسمدة. ويعزى الأداء القوي الذي شهدته بورصة الكويت (ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 7.5 % على أساس ربع سنوي) بصدارة السوق الأول (+8.1 % على أساس ربع سنوي) للمكاسب القوية التي حققها كلا من قطاعي الخدمات المالية والاستهلاكية، مما دفع القيمة السوقية إلى اعلى مستوياتها في حوالي 12 عاماً، إذ تخطت أكثر من 40 مليار دينار كويتي، بينما استمر متوسط قيمة التداول التحسن ووصل إلى 50 مليون دينار كويتي يومياً في أكتوبر. كما ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 26 % منذ بداية العام (كما في 22 أكتوبر)، ليصبح بذلك ضمن أفضل الأسواق الناشئة أداءً هذا العام حتى الآن.

نظرة مستقبلية يشوبها الحذر

على الرغم من أن أداء الأسواق كان جيداً بصفة عامة هذا العام بفضل معنويات التفاؤل تجاه التعافي الاقتصادي، والتقدم في برامج طرح اللقاحات والدعم الذي وفرته حزم التحفيز النقدي، إلا أن آفاق نمو الأسواق على المديين القريب إلى المتوسط تخضع لمخاطر ملحوظة ناجمة عن الجائحة، والمخاوف المتعلقة بالتضخم، وحالة عدم اليقين تجاه السياسات العامة (إمكانية تطبيق الاحتياطي الفيدرالي للتناقص التدريجي ورفع أسعار الفائدة في وقت أسرع مما كان متوقعاً). كما يعتبر استمرار قيود سلسلة التوريد وضعف آفاق النمو من أبرز مصادر القلق الأخرى بالإضافة إلى التقييمات المرتفعة للأسهم الأمريكية. وقد تساهم بعض العوامل الأخرى مثل إمكانية ارتفاع عوائد السندات، وارتفاع معدلات التضخم، وإمكانية رفع سعر الفائدة الأمريكية في 2023–2022، في وضع أعباء إضافية على أسواق الأسهم. من جهة أخرى، يعتبر شهري نوفمبر وديسمبر تاريخياً من أفضل الشهور أداءً لأسواق الأسهم، خاصة في الولايات المتحدة. وأخيراً، ستستمر أسواق دول مجلس التعاون الخليجي في التأثر بأسعار النفط ووتيرة الإصلاحات الهيكلية والعوامل الجيوسياسية والتطورات المرتبطة بالجائحة.

يشمل أبرز الكويتيين المتفوقين في الجامعات المحلية والدولية

«بيتك» يطلق النسخة الثامنة من برنامج «فرصة»

في إطار الاهتمام المتواصل الذي يوليه تجاه تدريب موظفيه وتطوير إمكاناتهم، والحرص على استقطاب وتأهيل الكفاءات الوطنية الشابة المبدعة، أطلق بيت التمويل الكويتي "بيتك" النسخة الثامنة من برنامج "فرصة" الذي يضم مجموعة من أوائل الخريجين الكويتيين من جامعات عدة.

ويتضمن "فرصة" برامج تدريبية شاملة و ورش عمل مكثفة تهدف إلى صقل مهارات المتدربين في مختلف جوانب العمل في البنك، والاطلاع على الخدمات والمنتجات المالية وأساليب الإدارة والتخطيط مع نخبة من المدربين المتميزين، وذلك ضمن استراتيجية "بيتك" لتدريب وتأهيل العمالة الوطنية.

وأكد رئيس الموارد البشرية للمجموعة في "بيتك"، زياد عبدالله العمر اهتمام البنك بتطوير إمكانات موظفيه بشكل أساسي ودائم، خاصة الشباب، ووضع إمكاناتهم في خدمة البنك وعملائه، مع تعزيز خبراتهم من خلال رؤية شاملة، آخذاً في الاعتبار المهارات الجيدة والتفوق العلمي الملحوظ للمتدربين، ما يوفر فرصة بناء قيادات شابة قادرة على مواصلة ريادة "بيتك" والتعامل بمهنية عالية مع سرعة تطور عالم الصيرفة.

وأضاف أن برنامج "فرصة" لاقى نجاحا كبيرا منذ بداية تقديمه في العام 2009 واكتسب شهرة كبيرة في الكويت وخارجها، واصبح مسارا تدريبيا يحتذى به، معربا عن ثقته في قدرة المتدربين على تحقيق اقصى استفادة من البرنامج الذي يعد فرصة جيدة للمشاركين فيه للحصول على معرفة كبيرة وخبرات متنوعة.

وأشار الى ان التطورات التي تشهدها الصناعة وتزايد احتياجات العملاء في ظل انتشار الابتكار الرقمي وتغلغل التكنولوجيا، تحتم على "بيتك" استقطاب الكفاءات الشبابية وتدريبها وتعزيز خبراتها وتطوير إمكاناتها بحيث تنعكس إيجاباً على تقديم أفضل الخدمات والمنتجات والارتقاء بأداء البنك.

وأكد العمر أن الجهود التي يبذلها "بيتك" في هذا الاتجاه من شأنها أن تضيف قيمة عالية لتجربة العميل عبر تسهيل الإجراءات وتوفير الخدمات الرقمية التي تتسم بالسرعة والسهولة والأمان وأعلى مستويات الجودة.

وشدد العمر على أهمية البرامج التدريبية المتخصصة مثل "فرصة" باعتبارها تتماشى مع استراتيجية البنك القائمة على جعل "بيتك" الوجهة الأولى للعملاء، وتعزيز صدارته في الخدمات المالية المبتكرة والمتوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية، مشيراً إلى أن البيئة التنافسية للقطاع المصرفي دافع أساسي لرفع الأداء وتبني ثقافة التغيير والابتكار.

وأضاف أن "بيتك" وانطلاقاً من مركزه الريادي كمؤسسة مالية إسلامية عالمية، حريص على استقطاب المتفوقين للالتحاق ببرنامج "فرصة" وتعزيز قدرات موظفيه بالتدريب والمهارات الضرورية، مشيراً إلى أن فريق "بيتك" يضم مجموعة من الخبرات الوطنية ذات الكفاءات العالية والمدربة تدريباً عالياً.

في هذا السياق، أوضح العمر أن هذه المرحلة تتطلب كفاءات ونخب قادرة على التفكير بعقلية الابتكار لمواصلة التطوير والانتقال لمستويات جديدة في التميز في طرح الخدمات وتسهيل اجراءات العمل التي تنعكس بنهاية المطاف على تجربة العميل وتعزز مستويات الرضا لديه.

برنامج "فرصة"

تتضمن برامج "فرصة" التي يطلقها "بيتك" بشكل دوري دورات تدريبية متقدمة بأساليب تعليمية متنوعة، كما حدث ان شملت على رحلات ابتعاث الى سيليكون فالي، وورش عمل وزيارات ميدانية لأبرز وأكبر المؤسسات التكنولوجية العالمية مثل مايكروسوفت، وغوغل، وآبل، وغيرها من عمالقة التكنولوجيا، الى جانب زيارة مختبرات اكبر الجامعات الأميركية المتقدمة في دراسات التحول الرقمي مثل جامعة بيركلي في كاليفورنيا، وكذلك زيارات ميدانية لمركز الابتكار في سيليكون فالي، ولعدد من المؤسسات العالمية وشركات التكنولوجيا المالية المرموقة، بالاضافة الى زيارات ميدانية الى "بيتك- تركيا" الرائد رقميا للتعرف على خدمات مراكز ابحاث وابتكار "بيتك- تركيا" ضمن فريق من مئات المهندسين.

الجدير بالذكر أن "بيتك" افتتح الشهر الماضي النسخة السابعة من برنامج "فرصة" الذي صممه البنك ليضم أبرز الكويتيين المتفوقين وأوائل الخريجين في أقسام التكنولوجيا بالجامعات المحلية والدولية، ويتضمن برامج تدريبية مكثفة وشاملة على أحدث ما وصلت اليه تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها في المجال المصرفي. ويساهم في تطوير قدرات المتدربين الذاتية لتوظيفها في خدمة "بيتك" وعملائه.

زياد العمر متوسطا فريق "فرصة" وفريق الموارد البشرية في "بيتك"

«التجاري» يحصد جائزة «إستراتيجية التعلم والتطوير الأكثر تميزاً»

صادق عبدالله خلال مشاركته في القمة

حصل البنك التجاري الكويتي على جائزة " استراتيجية التعلم والتطوير الأكثر تميزًا " في القمة الحكومية للموارد البشرية التاسعة GOV HR Summit 9th Annual والتي تعتبر أكبر منصة للموارد البشرية للقطاع العام في الخليج والتي ترعاها دائرة الموارد البشرية لحكومة دبي – الإمارات العربية المتحدة .

وقد تم الإعلان عن الجائزة في القمة التي أقيمت في دبي خلال الفترة من 25 – 27 اكتوبر 2021 ، وعليه تم اختيار استراتيجية التدريب التي يتبناها البنك التجاري الكويتي من ضمن أكثرمن مؤسسة نافست لنيل هذه الجائزة المرموقة.

وقد شارك صادق عبدالله – مدير عام قطاع الموارد البشرية ممثلا عن البنك التجاري الكويتي كأحد ممثلي الموارد البشرية وأحد المتحدثين في هذه القمة من بين أكثر من 100 مؤسسة حكومية وخاصة شاركت من شتى أنحاء المنطقة، حيث تسلم الجائزة بالنيابة عن البنك التجاري.

وجدير بالذكر أن البنك التجاري الكويتي قد حصد هذه الجائزة تقديراً لجهوده المتميزة في مجال تدريب وتطوير موظفيه لصقل مهاراتهم المصرفية والشخصية ولتوظيفه أفضل التقنيات الرائدة في عالم التدريب والتطوير حيث تقوم إدارة الموارد البشرية بالبنك بتحديد وتحليل الاحتياجات والخطة التدريبية للموظفين مع تصميم وتقييم البرامج والحلقات التدريبية بما يحقق الاستفادة المزدوجة للموظف والبنك

وفي تعليقه على حصول البنك على هذه الجائزة وكونه الجهة الوحيدة في الكويت التي حازت على هذه الجائزة، قال صادق عبدالله " نحن سعداء في البنك التجاري الكويتي بحصولنا على هذه الجائزة التي جاءت تقديراً لجهودنا في مجال تدريب وتطوير موظفينا وكوادرنا الوطنية". وتابع مؤكداً أن استراتيجيات التدريب والتطوير التي دأب البنك على تطويرها بإطلاق منصات إلكترونية للتعلم عن بعد وفرت للموظفين فرص تدريبية متميزة حتى في ظل انتشار وباء كورونا.

هذا وقد أشاد صادق عبدالله بالدعم الكبير الذي يوليه مجلس الإدارة لتدريب موظفي البنك والكوادر الوطنية، ومعبراً عن اعتزازه بفريق التدريب في البنك الذي يسعى دائما إلى استحداث أفكار جديدة تواكب التغييرات التي يمر بها العالم وتطبيقها بطرق استثنائية ومبتكرة، وأضاف صادق أن هذا الإنجاز هو ليس انجاز للبنك التجاري فقط إنما هو إنجاز لدولة الكويت ويدل على مدى أهمية تأهيل الكوادر الوطنية في تحقيق مثل هذه الإنجازات ورفع اسم دولة الكويت في المحافل الدولية.